توظيف أدوات الفضاء الألكتروني في أشاعة ثقافة العنف العراق إنموذجاً

أ.م.د. رنا مولود شاكر
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
rana.mawlood@gmail.com

مستخلص البحث :

أن عمليات توظيف أدوات الفضاء الألكتروني لنشر أفكار وتوجهات هدامة أو مغرضة تزامنت بشكل ملحوظ مع تطور العصر المعلوماتي والتقني لها والذي أصبح عابر للقارات ولا حدود طبيعية متعارف عليها تستطيع أن تقلل من مؤثراته، والعراق من أكثر الدول التي تأثرت بتلك الأفعال والممارسات وأسهمت بتفشي ظاهرة العنف فيه، وعَدَ غياب الوعي بمخاطر وسلبيات تلك الأدوات ووسائلها مع إنعدام وجود تشريعات قانونية تنظم عملها وإدارة شؤونها وتحديد نطاق صلاحية إنتشارها من الأسباب التي فاقمت من شدة خطورتها وعدم القدرة على وضع حد لقدراتها الهدامة لكل الثوابت القيمية والأنسانية التي يؤمن بها أفراد المجتمع، لتتضاعف المشكلات الأمنية والسياسية وتنعكس مباشرة على السلم المجتمعي، أن مسألة القضاء على ثقافة العنف وتحجيم وجوده بين مختلف الفئات، يتطلب إتحاد الإرادة الحكومية مع الإرادة المجتمعية الواعية وفق نسق فكري وتطبيقي يتسم بالنضوج العقلاني ويؤمن بالتعاون المشترك والفاعل مابين التشريع والرقابة، وبشكل يضمن حقوق وحريات ومصالح الجميع، وهو ما سيدعم توجهات ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح والتعايش السلمي، ويعزز من أواصر التجانس المجتمعي وثقافته الواعية والمستقلة، بعيداً عن مؤثرات وسائل التواصل الأجتماعي وأهدافها في زرع التفرقة ونشر مظاهر الخلاف والنزاع، لتعميق الفجوة فيما بينهم من أجل إستمرار سلسلة نشر ثقافة العنف وبقائها كجزء من العلاقات التفاعلية للعراقيين.

الكلمات المفتاحية: الفضاء الألكتروني، ثقافة العنف، العراق، وسائل التواصل الإجتماعي، الإرادة المجتمعية.

المقدمة Introduction :

يعد الفضاء الألكتروني في ظل الثورة المعلوماتية أحد العناصر المؤثرة على النظام الأجتماعي والسياسي في المجتمعات المعاصرة، إذ يمتلك أدوات تكنولوجية قادرة على أختراق كل الحواجز الفكرية والأمنية والأقتصادية، ليصبح أداة موثرة في عملية التعبئة السياسية والثقافية، كما يلعب دوراً مهما في التأثير على طبيعة القيم الأجتماعية والسياسية لمجتمع ما وتغييرها وفق الأجندات التي تضعها جهة معينة لتحقيق أهداف وغايات محددة، عبر أستغلالها لأكبر نطاق من مساحة ذلك الفضاء والتحكم به وتوجيهه نحو المجتمع، وبشكل خفي وغير معلن لكونه بيئة أفتراضية يتم صنعها وفق تصورات وأهداف من يقوم بصنعها وتوجيهها، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين تحول للبديل الأمثل للقوة التقليدية سواء كانت الصلبة أو الناعمة على مستوى العلاقات الدولية، للوصول للأهداف وتحقيق النتائج المطلوبة بشكل أسرع، وتعد سهولة أستخدامه ورخص تكلفته وسرعة أستجابته للمتغيرات التي تطرأ على أي قضية، وقدرته الهائلة في التأثير بشكل مباشر على نمط تفكير ووعي المجتمعات، من أبرز مميزاته الفاعلة والمحفزة لدفع

مختلف القوى لتوظيفه في مجالات متنوعة، والمجتمع العراقي أحد المجتمعات تأثرت بتطبيقات الفضاء الألكتروني منذ العام (٢٠٠٧)، لكن في غالبيته كان سلبيا وأسهم في تهديد أمن وسلامته، إذ إعتمدت كأحد الوسائل لزعزعة السلم الإجتماعي والأستقرار السياسي والإقتصادي بعد أن تم توظيف مختلف أدواتها من قبل جهات علنية وأخرى خفية معينة لديها أجندات محددة تجاه الدولة العراقية، ووضعت سياسات مدروسة ومخصصة للتأثير على العقل الفردي والجمعي العراقي وقادت تدريجيا نحو أشاعة ثقافة العنف وترسيخها في فكر وسلوك العراقيين مما أنعكس ذلك بشكل واضح على واقع السلم المجتمعي الذي مهد لاحقا لأنتشار الظاهرة لتتحول جزء لايتجزأ من التكوين النفسي والسلوكي للأفراد على إختلاف وعيهم التعليمي والثقافي.

فرضية البحث: عَدت أدوات الفضاء الألكتروني أحد أهم بدائل القوة التقليدية لتمرير أجندات متعددة تجاه دولة ما، وفي ظل الفوضى الأمنية والسياسية التي يشهدها العراق تم توظيف أدواتها لأشاعة ثقافة العنف وترسيخها في فكر وسلوك المجتمع من قبل جهات مختلفة لتضمن إستمرارية ضعف أستقراره مقابل الحفاظ على مصالحها وأهدافها الإستراتيجية. تم تقسيم البحث على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: تأثير وسائل الفضاء الألكتروني على المنظومة الفكرية في العراق

المبحث الثاني: إشاعة ثقافة العنف وإنعكاساته على السلم المجتمعي.

المبحث الأول: تأثير وسائل الفضاء الألكتروني على المنظومة الفكرية في العراق

The first topic: the impact of cyber means on the intellectual system in Iraq

يعد الفضاء الألكتروني مجالاً واسعاً وسوقاً تجارية مفتوحة لذلك تطبيقاته تكون عامة ومتاحة للجميع، لذلك يضم شبكة واسعة من مواقع التواصل والأتصال الأجتماعي تنشأ عبرها سلسلة من العلاقات التفاعلية الأفتراضية وتختلف توجهاتها وتأثيراتها بحسب طبيعة مجال أستخدمها، إذ تشمل مجالات السياسية والتعليم والصحة والثقافة والتجارة وغيرها، كما أن تأثيرها على الفاعلين داخل تلك المنظومة تختلف وفق المجال المستخدم فيما بينهم، أما الفضاء السيبراني فهو جزء من ذلك الفضاء لكن تطبيقاته تكون خاصة ومحددة للعمل في المجال الأمني والمخابراتي والعسكري فقط، ويعرف المفهوم الشامل له بأنه" الوسط أو المجال المركب الذي يجمع بين المنظومة المادية والتي تشمل النواقل العابرة للقارات من أنظمة شبكات وبرمجيات خوارزمية وحوسبة معلومات ووثائق وحسابات وبيانات وبين المنظومة المعنوية الأفتراضية التي تمثل أصناف وفئات مختلفة من البشر من مختلف أنحاء العالم وتجمعهم مشتركات فكرية ودينية وعلمية وثقافية يتم تعلمها والترويج لها عبر أدوات مجال كلا الفضاء العام" (Michael Sexton& Eliza Campbell, 2020, p62-63) أما طبيعة أدواته فأنها تشمل البرامج الخاصة بالمنظومات السيبرانية الأمنية وتحمل رمز خاص لكل دولة للحفاظ على أمنها من مخاطر الأختراق، وأيضا التطبيقات التعليمية والطبية والإعلامية والحسابات التجارية العامة والشخصية المخصصة للتواصل والتفاعل وحتى التعبير عن الأراء والأفكار وهي متعددة ومختلفة إلا أن أشهرها عالميا هي الفيسبوك، اليوتيوب، التيك توك، الواتساب، والتليكرام، الأنستجرام، رديت، تويتر، بينتيريست، لينكد أن، سناب شات، وحسب أحصائية قدمتها الأمم المتحدة أشارت ان "(٨٠٪) من المجتمع العراقي يستخدم وسائل التواصل الأجتماعي على أختلاف تنوعها وطبيعة أستخدامها، وشكل وجود الهواتف الذكية ذات

التقنية العالية وسهولة شرائها طريقاً لسرعة أنتشار تلك الوسائل، لاسيما بين فئة الشباب إذ يشكلون الغالبية من مستخدميها"(Ibid, p71-72.)، و (خيرالله السبهان، ٢٠١٩، ص ٣٤-٣٧).

ونتيجة لذلك أصبحت لاتمثل حالة ترف او ترفيه وأنما واقعاً ملموساً يشمل كل المستويات، وعلى الرغم أن الهدف الذي أسست لأجله مختلف وسائل التواصل الأجتماعي كان لأجل نقل وتبادل المعلومات والأفكار وتشكيل الرأي العام الأجتماعي عبر الحوار المثمر والبناء حول قضايا تهمه وتعد جزء من صميم حياته اليومية، مما يمنح حرية الرأي والتعبير مساحة أوسع وبعيدة عن كل شرط أو قيد وهو ما يمثل الجانب الأيجابي لعملية أستخدام تلك الوسائل، لكن الواقع في العراق لم يأخذ من الجانب الأيجابي وطبقاً لأحصائية الأمم المتحدة ذاتها سوى "نسبة(١٢٪) فقط، بمعنى ان (٧٢٪) يفتقرون للوعي والأدراك في أستخدامهم لتلك الوسائل، لهذا يقعون ضحية لخداع العديد من المواقع الألكترونية التي تتبنى توجهات ذات أفكار هدامة وتحرض على الكراهية والتمييز ضد الأخر ونبذ التسامح ونشر ثقافة العنف"(Thomas Rid, 2017, p80-81) ، و(خيرالله السبهان، ٢٠١٩، ص ٥٢-٥٣) مما يهدد أستقرار المجتمع ويضعف من تلاحمه ووحدته ويمنع تحقيق التعايش السلمي وهو ما يمثل الجانب السلبي لعملية أستخدام وسائل التواصل الأجتماعي، وبما أن الفضاء الألكتروني فضاء غير محدود ومن غير الممكن وضع ضوابط قانونية كونه بيئة أفتراضية، سيكون الشباب وتحديداً الفئة العمرية بين (١٦- ٢٥) عاماً الأكثر عرضة لذلك لاسيما أنهم يفتقدون للمهارات الفكرية والأجتماعية التي تحميهم وتحصنهم من طرق وأساليب تلك المواقع. أن ظاهرة العنف ليست حديثة العهد وأنما تمتد لحقبة تاريخية طويلة في التاريخ الأنساني، ويقصد بالعنف "مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تتجاوز على المسار الطبيعي والمتوازن لمجتمع ما، أو هو كل توجه فكري يخالف القيم والعادات والتقاليد المتفق عليها ضمن مجتمع ما ويخالف تفكيره وسلوكه النصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد وعلاقاتهم مع بعض" (Phillip R. Shaver, 2011,p 25-28)، من هنا نجد أن العنف مرتبط بطبيعة تفكير شخص ما ومدى إعتقاده بفكرة معينة و في نظره هي تمثل حالة طبيعية ومقتنع بها، لكنها وفق منظور الآخر لاسيما الناحية الأنسانية الطبيعية تخالف ما نشأ وتعاقد عليه أفراد مجتمعه، وثقافة العنف تتضمن العديد من الأنواع منها الديني والسياسي والأجتماعي والأيديولوجي، ومن أبرز مظاهره العلنية هي "التعصب وخطاب الكراهية والتمييز على أساس الدين أو القومية أو اللون أو الجنس وحتى المكانة الأجتماعية، وأشد أنواعه خطورة هو أنتقال حيز العنف من مستوى الأفكار والمجاهرة بها علانية الى تحولها لسلوك عنيف يمارس بشكل منتظم أو وفق خطط محددة في زمان ومكان معين ويتم توجيهها تجاه جماعة معينة" (Phillip R. Shaver, op- cit, p 97-100)، ليتحول بعدها نحو التطرف العنيف ومنه يولد ممارسة الأرهاب بمختلف أشكاله، وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن ثقافة العنف تمثل كل فكر أو سلوك يتعامل به فرد ما أو جماعة معينة وبشكل يبتعد عن الأعتدال والتوازن في التعامل مع الأخر، ويمكن أن نحدد مدى عمق وتأثير أدوات الفضاء الألكتروني في تغيير التوجهات الفكرية والثقافية في المجتمع العراقي بعد العام (٢٠٠٣) بالآتي:

أولا: التوظيف المباشر لأدوات الفضاء الألكتروني:

First: Direct Employment of Cyberspace Tools:

أن أنتشار ظاهرة العنف في العراق هو مخطط عالي الدقة يهدف لإستمرار حالة غياب الإستقرار وعلى مختلف مستوياته لاسيما في الجانب الأمني، كما أنه إرتبط بإجندات دول خارجية عدة لاترغب في إستعادة الدولة العراقية لمكانتها الإقليمية والدولية، ووجدت جهات تساعدها في تمريرها من عمق الداخل العراقي لديها توجهات هدامة وتقتات وتنتفع من ضعف سلطة الدولة والقانون ، والتوظيف المباشر لأدوات الفضاء الألكتروني ودورها في إشاعة ثقافة العنف وأتخذت توجهات متنوعة وتعد من أخطر المخططات التي هددت الأمن والسلم الداخلي له ويمكن أن نطلق عليها تسمية ثالوث الخطر الأمني والمحفز الفعلي لأنتشار الظاهرة وتضمن الفئات الآتية:

١- مواقع عصابات الجريمة المنظمة: تعرف الجريمة المنظمة بأنها "مشروع إجرامي قائم على أشخاص يوحدون صفوفهم للقيام بأنشطة إجرامية على أساس دائم ومستمر ويتسم بنظامه الهرمي ويحكمه نظم ولوائح داخلية تضبط إيقاع سير عمله ويمارس عبره العنف والأبتزاز والتهديد ودفع الرشوة لأفساد المسؤولين سواء في أجهزة الحكم أم إدارة العدالة لتحقيق أقصى إفادة لنشاطهم الإجرامي"(نسرين عبدالحميد مجيد ، ٢٠٠٦، ص٥٥-٥٧)، وتتميز أفعالها بأنها تتمتد خارج حدود الدولة مما يجعل خطورتها أشد لأرتباط جهات خارجية معها تتميز بإمتلاكها لأحترافية التنظيم في ممارسة العنف للوصول لأهدافها، أما نشاطها الإجرامي يتنوع بين الأتجار بالبشر والأعضاء وتجارة المخدرات والأسلحة وغسيل الأموال وأنتهاءا بتشجيع ونشر الفساد المالي والأداري على المستوى المؤسساتي للدولة، ومع تطور عمليات التجارة الدولية والنقل العالمي والتي تزامنت مع الثورة المعلوماتية تمكنت هذه العصابات من تطوير إمكانياتها ونشر تأثيرها في إستقطاب جمهور أكبر لاسيما من يعانون من الفقر والبطالة والتهميش، وبالمقابل الترويج لممارساتها لترويع الناس بشكل أوسع إذ إستغلت أدوات الفضاء الألكتروني بمختلف الطرق وأعتمدت على أقوى البرامج والتطبيقات التكنولوجية والمعلوماتية للوصول نحو غاياته، أن سهولة أنتشار الأفعال العنيفة الجرمية لهذه العصابات وتغلغلها في عمق النسيج الأجتماعي وتضاعف قدرتها في جذب العديد من الشباب وتشجيعهم للأنتماء لها، بسبب وجود حالة من الضعف الأداتي والتقني للمهارات اللازمة في الأجهزة الأمنية العراقية بعد عملية التغيير السياسي للأستعداد لمواجهة أنشطتهم بقوة وحزم، ونتيجة لذلك إتسعت دائرة أنتشارهم وعززت من مظاهر العنف وممارسة الجرائم المختلفة من دون الخوف من سلطة القانون وعقوباته، وتشير أخر إحصائية رسمية للعام (٢٠٢٠) أن "معدل الجريمة في العراق إرتفع نحو ١٢٪ عن الأعوام السابقة وتوزعت ممارساته بين عمليات الإتجار بالبشر والأعضاء والمخدرات وممارسة الأبتزاز الألكتروني الذي تضاعف حجمه في السنوات الثلاث الأخيرة وهذه الأنشطة خلفت الكثير من جرائم القتل والأغتيال والخطف والتي تصنف كجزء من مظاهر العنف الشديد"(عماد بوظو، www.alhurra,com). أن وجود هذه الممارسات الإجرامية ونشرها في أي مجتمع عبر إستغلال كل التقنيات المعلوماتية لوسائل التواصل الإجتماعي بالتأكيد سينتج عنها أضرار خطيرة ومدمرة عليه، لأن أنتشار نشاطها لن يقود فقط لتفشي ظاهرة العنف وإنما سيؤدي نحو " تدمير إقتصاد الدولة لأن هيمنة أنشطتها الأقتصادية غير المشروعة تعد أحد أسباب الإضرار بالدخل القومي، أما من الناحية الإجتماعية فأنها تسهم بنشر

الفساد وضياع القيم الإخلاقية والأنسانية أما من الناحية السياسية والأمنية فأنها تشوه التوجهات الديمقراطية للعملية السياسية للسلطة كما تضعف من هيبة وقوة الأجهزة الأمنية"(نسرين عبدالحميد مجيد، ٢٠٠٦، ص ٨٩-٩٠) ، هذا الأمر يمثل واقع العراق ويدفع المجتمع ثمناً باهظا له عبر ضياع موارده الأقتصادية ونهبها من قبل تلك العصابات وتفشي مظاهر الضعف الأمني والسياسي في مختلف مفاصل الدولة.

٢- مواقع الجماعات الأرهابية: أن المشكلات الأمنية والسياسية التي عصفت بالعراق ما بعد الأحتلال الأمريكي له، مهدت الطريق لتسلل الجماعات الإرهابية وإنتشارها في العديد من مناطقه المختلفة منذ العام (٢٠٠٦)، وأشارت العديد من التقارير والدراسات المختصة بقضايا الأرهاب وممارسته أن أغلب من يقف خلفها يتمتعون بمهارات وقدرات عالية في التعامل مع تقنيات الفضاء الألكتروني، وأستطاعوا توظيفها لصالحهم للترويج لأفكارهم ونشر نشاطاتهم وهجماتهم اللاإنسانية، ونجد أن الحرب ضد داعش الإرهابي كشفت للعيان طبيعة وآلية توظيفها لذلك الفضاء وبشكل تفوق على الكثير من الأجهزة الأمنية ذات التدريب العالي لمواجهة مختلف مخاطره في الدول الأخرى، إذ بينت دراسات بحثية أن التنظيم أستخدم منصات ووسائل التواصل الأجتماعي الأكثر تداولا ونشاطاً أهمها تويتر فسيبوك ويوتيوب وموقع جاست بيست، وبدأت خلال الأعوام (٢٠٠٩-٢٠١١) وأعتمدت عليها " لوجود عامل السرية المعتمدة في تلك التطبيقات ما بين المتفاعلين فأستغلها لتمرير أفكاره وأستقطاب الفئات العمرية المستهدفة ما بين ١٥-٢٦ سنة وشكلوا نسبة ٨٦٪ من تشكيلاتهم للتجنيد ومن كلا الجنسين سواء في مناطق الشرق الأوسط او الدول الغربية كما إعتمدوا نظام الهاشتاكات مثل (throwbackthursday) كأحد أدوات الأنتشار والتأثير في الرأي العام سواء تعاطف معه أو رفضه إلا أن أهم جزئية تمكن من تحقيقها هو إتساع وجوده على تطبيقات الأنترنيت من دون رادع"(Mehdi Semati & Piotr M. Szpunar, 2020, p53-54). كما أن التنظيم الإرهابي أعتمد على نشر أراءه وأفكاره بعدة لغات أبرزهما اللغة العربية والأنكليزية كونهما أكثر اللغات إستخداما في الأوساط الشبابية للوصول لأكبر عدد من الجمهور المتفاعل معه، في الأعوام الممتدة مابين (٢٠١٢-٢٠١٤) تمكنوا من تطوير أدواتهم في توظيف مجال الفضاء المعلوماتي والتكنولوجي إذ أنشأوا تطبيقات وبرامج الكترونية خاصة بهم "أخطرها ما عرف بإسم فجر البشائر وهو تطبيق الكتروني مرتبط بالهواتف الذكية وعبره تم تكوين وربط العديد من الحسابات على تطبيقات وسائل التواصل الإجتماعي العامة به لتأسس منتديات وتجمعات له حول العالم تتعاطف وتتفاعل مع تحركاته وهجماته التي وثقها عند إحتلال مناطق عدة في العراق"-(Mehdi Semati & Piotr M. Szpunar, 2020, p70-72)، أن عملية الأنتشار الواسع والسريع لهذا التنظيم عبر توظيفه للفضاء العام للتواصل الإجتماعي وتطبيقاته بمرونة عالية، دفعت العديد من الدول الى تنبيه وتحذير الشركات المسؤولة عنها لإتخاذ مايلزم لمنع إنتشارهم وتواصلهم مع الجمهور، لاسيما بعد أن وصل عدد التغريدات " المؤيدة لإحتلال الموصل وغزو باقي مناطق العراق في أول ساعة نحو ما يقرب ٤٢٠,٠٠٠ تغريدة مؤيدة، مما دفع بشركة توتير الى إجراء إحصاء لمعرفة عدد أنصاره ضمن تطبيقها فوجدته بلغ نحو٩٠,٤٦٠٠٠٠ لتكتشف أن ٣٠٪ منها حسابات وهمية تعود لشخص واحد والباقي لأنصارهم الفعليين وبحلول العام (٢٠١٥) أستطاعت من حذف ١٢٥٠,٠٠٠ فقط لتحجيم وجودهم على هذا التطبيق"(Ella Minty, 2019, p43-46)، لكنها لم تكفِ لردعهم بشكل فعلي مما دفع تلك الشركات الى تغيير سياساتها

المتعلقة بإنشاء الحسابات على مواقعها وبطريقة تضمن من تحجيم وجودهم لأقصى حد، وبدأت هذه الجهود تأخذ تأثيرها على التنظيم بعد الكشف عن مواقعهم وحساباتهم العلنية على شبكات التواصل منذ العام (٢٠١٦) مما دفعهم الى " نقل نشاطهم الأرهابي من الفضاء العام الى الفضاء المظلم أو ما يعرف ب(deepweb) وهو من أخطر أنواع تطبيقات الفضاء الألكتروني لأنه يرتبط بجهات إجرامية ومتطرفة والتي يصعب على الحكومات وأجهزتها المخابراتية والشركات المتخصصة بعالمه من تتبعها والغاء تطبيقاتها مما جعل عملية رصد مواقع داعش الإرهابي تواجه صعوبات في كشفه وأعاقت من عمليات مكافحته والحد من إنتشاره عالمياً"(Ella Minty, 2019, p56-59.) ، مما أتاح لهم فرصة الأستمرار من جديد في نشر وبث سمومهم الفكرية لاسيما إشاعة ثقافة العنف والتطرف بإسم الدين الإسلامي تجاه الفئات المستهدفة من الشباب حتى الآن.

٣- مواقع الأنحراف الفكري: ومخاطرها لاتقل عن خطورة التنظيمات الأرهابية أو الإجرامية على فئة اليافعين والشباب من كلا الجنسين، وتعد من أشد التحديات التي يواجهها المجتمع المعاصر لأنها تهدد أمن وأستقرار الأسرة والبيئة الإجتماعية الصالحة، لأن هذا النوع من المواقع ينشر أفكار وأراء هدامة تستهدف العقيدة الدينية والقيم الإخلاقية والأنسانية وتشجع على الأنحلال الأخلاقي، وتدعو لممارسة الفساد والرذيلة بأبشع صوره وتتسم بالعنف سواء اللفظي أو الجسدي وصولا لتبرير أشكاله وبمختلف توجهاته كجزء من تفكيرهم وسلوكهم تجاه الأخرين، وهناك جهات حول العالم تدعم إنتشار هذه المواقع على وسائل التواصل الإجتماعي بصور وطرق مختلفة والهدف منها تغيير المعتقدات القيمية الثابته للأنسان أي كانت توجهاته الدينية أو الفكرية أو العلمية وحتى السياسية، وزعزعتها عبر نشر أفكار تركز على الخلاف والرفض والأنكار ومن خلالها تدعم نشر ثقافة العنف كنوع من الدفاع عنها وإثبات وجودها على أرض الواقع، وأشهر أدوات التوظيف لتلك الجهات هو نشر برامج والعاب رقمية ذات الطابع العنيف والخطير فعلياً على الصحة النفسية والسلوكية للشباب، إذ بعض "منها يركز على ممارسة العنف عن طريق أستخدام مختلف الأسلحة العسكرية المتطورة مثل لعبة(players un kown battl grounds)، وأنتشرت بشكل سريع ومخيف بين أوساط الشباب وشجعتهم على ممارسة هذا السلوك عن طريق تقمص شخصيات وأساليب هذه اللعبة"(هشام الشافعي، ٢٠١٣، ص٤٢-٤٦)، وشباب مجتمعنا في السنوات الأخيرة مارس هذه اللعبة لدرجة الأدمان ولأنها تدعو لأفكار وأراء تشجع على ممارسة العنف وإستخدامه مما أثرت على التفكير النفسي والسلوكي لدى مدمنيها ودفعتهم لنقل أفكارها من حيزها الأفتراضي للواقعي، ونجد أدنى مؤثراتها منتشرة عبر صور تخرج شباب الجامعات بما يعرف بحفلات التخرج وأشدها خطر وتأثير على سلامة المجتمع تمثلت بممارسة تطبيقاتها العنيفة للعبة بشكله المادي المتعمد ضد الأخر وصلت لحد أرتكاب جرائم القتل وهذه الحالة تفشت في العراق في الأونة الأخيرة. وهناك أنواع أخرى من الألعاب والبرامج والمسلسلات التلفزيونية ذات المحتوى العنيف أيضا أثرت على الحياة الشخصية وحياة الأخرين على مستوى الشباب وحتى الأطفال، والتي "تروج لممارسة العنف الجسدي وتشجع على الأنتحار مثل لعبة (الحوت الأزرق، وأنابيلا)، ولم تسلم الفتيات من هذا الأمر وأشاعته بين أقرانهن عن طريق تقمص شخصيات نسوية تمارس العنف والتنكيل والقتل ضد المرأة وهو ما يسمى بالتمييز على أساس النوع الأجتماعي وتحييده ويعد مسلسل(the handmaids tale) أحد أنواع تلك المواقع المؤثرة"(هشام الشافعي،

٢٠١٣، ص ٨٩-٩١). أن أستمرار وجود وتأثير مثل هذه المواقع والبرامج ذات المحتوى العنيف الإجرامي (القتل- التشويه- السطو المسلح) أو الإباحي المتنوع بعنفه (الجنسي- المثلي- والتحرش والأعتداء الجنسي على الأطفال) على التوجهات الفكرية والثقافية للشباب، لاسيما في ظل غياب الوعي والأدراك بمخاطره من قبل الجهات الفاعلة في حياتهم(الأسرة، المؤسسات التعليمية، وزارة الثقافة، المشرع العراقي)، وضعف وجود آليات قانونية رادعة لمنع أنتشارها، ستسهم في أنتشار العنف بشكل كبير لتتحول ثقافة العنف في العراق لحالة طبيعية وجزء من التكوين السلوكي للفرد.

ثانيا: التوظيف غير المباشر لأدوات الفضاء الألكتروني:

Second: Indirect employment of cyberspace tools:

أن ثقافة العنف في العراق هي ظاهرة موجودة وعدت جزء من الموروث التقليدي السلبي القبلي والعشائري لكن بحدود وأرتبطت بتوجهات فردية تميل للنزوع لأستخدام العنف في تفاعلاتها مع الأخرين ولذلك عدهم القانون العراقي من فئات المخالفين أو الخارجين عن سلطته، أما أمراء ورؤساء القبائل والعشائر العراقية يصنفون وجود مثل هذه الأفعال بأنها تمثل "أفكار وعادات وتقاليد غير مقبولة لأنها تخالف القيم والتقاليد والأعراف العراقية الأصيلة، كما أن هذه الظاهرة كان مسيطراً عليها بحكمة وعقلانية من قبل من يترأس إدارة القبائل والعشائر ودعمها لقوة القانون وقدرته في معاقبة من يمارس هذا الفعل المرفوض"(حسين عبدالكريم يعقوب، ٢٠١٩، ص ٨-٩)، لكن بعد العام (٢٠٠٣) حدثت العديد من حالات التشظي والتعدد في إدارة ورئاسة القبائل والعشائر العراقية وتزامنت مع ضعف سلطة القانون وأنتشار بيع الأسلحة غير المرخصة وتمكن أفراد العشائر من أمتلاكها بسهولة من دون ضابط أو رقيب قانوني، لتتسارع وتيرة تفشي ظاهرة العنف وأنتشار المجاهرة بممارستها بين الأوساط الأجتماعية ليس في الريف وحسب وأنما حتى على مستوى المدن الحضرية سواء في العاصمة بغداد أم مراكز المحافظات. هذه المتغيرات أدت لتهديد السلم الأمني والمجتمعي لاسيما أن النزاعات العشائرية أصبحت جزء من الفوضى الأمنية التي يعاني منها العراق ما بعد التغيير السياسي، وهناك العديد من المنصات الألكترونية ووسائلها المتعددة ضمن نطاق الفضاء الألكتروني إستخدمت لترويج ممارسات سلبية تتضمن أشكال من العنف، منها إستعراض القوة المسلحة لهم وممارستها لأثبات مقدرة جماعة مسلحة أو حتى عشيرة ما وإمكانية سيطرتها على الواقع الأجتماعي أو الأقتصادي في منطقة أو مدينة ما بعيدا عن سلطة القانون، وعد ذلك أحد الأسباب الرئيسة للترويج لفكرة ضعف القانون والدولة معا بشكل علني وغير محدود، ونرى أن الترويج لهذه الأفعال جاءت عبر التوظيف غير المباشر لأشاعة ثقافة العنف بمعنى أن إستخدام "عملية نشر ونقل ممارسات معينة للعنف عبر وسائل التواصل الإجتماعي، مثل نشر المواجهات المسلحة بين عشيرة وأخرى كما يحدث في بعض محافظات الوسط والجنوب، أو مهاجمة عشيرة ما لمنزل أحد المدنيين بالأسلحة لوجود خلاف ما بينهم وتهديد حياته وحتى القيام بأفعال يجرمها القانون مثل القتل والتهجير القسري وإنتزاع ومصادرة ملكيات خاصة"(حسين عبدالكريم يعقوب، ٢٠١٩، ص ١١-١٥). ويطلق على تلك الأفعال مسمى خاص وفق العرف العشائري يعرف بإسم (الدكة العشائرية) وهي ظاهرة عادت للظهور من جديد في مختلف أنحاء العراق وعلى نطاق واسع بعد أن كانت محدودة جدا لأنها مخالفة للقانون وتترتب عليها عقوبات مختلفة، ومن وجهة نظرنا فأن الهدف من هذا النشر عبر مختلف وسائل التواصل الإجتماعي

لإيصال رسائل علنية أمام الرأي العام والحكومي لبيان أن القوة والغلبة لمن يمتلك إرادة شعبية تساندها قوة بشرية متضامنة ومؤيدة لممارسة العنف لتحقيق مصلحة خاصة أو فئوية لجماعة ما أو فرض وجودها وهيبتها وسلطتها العرفية ضمن نطاق جغرافي محلي للحصول على مكتسبات أو مكاسب تحت مسمى الحق الشرعي العرفي للعشيرة والقبيلة، والأخير أصبح أحد مبرراتهم لنشر وممارسة ثقافة العنف وأن كانت مخالفة للقانون وسلطاته. أن طبيعة ثقافة العنف العشائري في العراق تميزت بأنها "ذات طابع يحمل القسوة ولا يدل على المودة والتسامح وترتبط بهذا النوع ممارسة القوة المفرطة والأكراه ضد الأخرين وهذا النوع من العنف مكتسب وليس من فطرة الأنسان والدوافع التي تقف وراء أنتشاره بسبب طبيعة التنشئة الأسرية أو الإجتماعية لجماعة ما أو لتأثر ممارسيها ببرامج وتطبيقات التواصل الإجتماعي التي تضم ثقافات مشوهة عن الفطرة الأنسانية"(حسين عبدالكريم يعقوب، ٢٠١٩، ص ١٧-٢٠) ، هذا الواقع شكل عبئا ضخما على حياة المجتمع لأن التوجهات القيمية والفكر السليم المتعارف عليه من إحترام سلطة القانون والخضوع لقوانينه واللجوء اليه في حالة التعرض لأي إنتهاك لحقوق الفرد، تبددت تدريجا وأصبحت فكرة أخذ الحقوق عبر ممارسة العنف والأنتقام والأحتكام بإمرة الأعراف العشائرية ذات الطابع السلبي لا القانون، هي المنظم والمحرك الفعلي للتفاعل والتواصل مع أفراد المجتمع لاسيما أن العديد من الجماعات داخل المجتمع العراقي تشعر وتعاني من غياب العدالة والتهميش والأقصاءوشيوع الظلم وضعف الوازع الأخلاقي والأنساني، وهذه المعطيات تفاعلت مع التوجهات السلبية التي تبث أفكارها حول ثقافة العنف عبر وسائل التواصل الإجتماعي وتروج لفكرة أن الأحتكام واللجوء لسلطة وقوة العشيرة بوصفها الحل الأفضل والأقوى لأسترداد الحقوق بدلاً من سلطة القانون وعدالته، لتتحول ثقافة العنف التي تمارسها العشيرة حالة طبيعية وملازمة للعقل الفردي والجمعي العراقي، وأصبحت من مميزات شخصيته المعاصرة "بفعل أما إكتسابه لها عبر التنشئة الاسرية أو بيئته المجتمعية وتفاعله معها والتي تسمح بأنتشار ثقافة العنف وممارسته، أو نتيجة لخضوعه لها بفعل تأثير تلك البيئة عليه وسطوتها وسيطرتها على توجهاته الفكرية الفردية التي يرفضها في عمق أفكاره لكنه يتماشى معها لأنها واقع مفروض عليه من قبل جهة أعلى وأقوى منه"(حسين عبدالكريم يعقوب، ٢٠١٩، ص٢٠-٢٣)، هنا يتضح لنا أن الشخصية العراقية وطبيعة تفكير العقل الفردي هي ليست عنيفة ولا تؤيد ثقافة العنف وممارسته، لكنها ظاهرة أنتشرت بفعل تصدر العديد من الشخصيات السلبية المدعية للقيادة التي العشائرية وتدعو وتجاهر عبر خطابها لجمهورها وتوظيف المنصات الألكترونية لنشر التعصب الفكري وروح ثقافة العنف اللفظي والسلوكي والنفسي تجاه الأخر الذي يختلف معه وإن كان من أبناء عمومته وليس فقط من غير جماعة أو قبيلة والترويج لكل ذلك في المنصات الألكترونية. أن أنتشار هذه المحفزات الفكرية والثقافية للعنف لم تؤدي لضعف سلطة القانون وهيبة الدولة أمام المجتمع، وأنما أضعفت كثيرا من هيبة القيادات العشائرية ذات الأصول العربية الأصيلة والمعروفة بتسامحها وعلو ورفعة أخلاقها الأنسانية والثقافية ودعمها للسلم والأمن المجتمعي، لهذا فأن وجود هؤلاء كمتصدرين للمشهد الإجتماعي ونشر أفكارهم المشوهة والغريبة عن بيئته الطبيعية عبر منصات التواصل الإجتماعي، عززت كثيرا من نشر ثقافة العنف بين الأوساط الأجتماعية الريفية والمثقفة معا.

المبحث الثاني: إشاعة ثقافة العنف وإنعكاساته على السلم المجتمعي.

The second topic: Spreading a culture of violence and its repercussions on societal peace.

أن أنتشار العنف يعد من أبرز التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة وتهدد أمنها وأستقرارها، والعراق من أكثر الدول تضرراً ومعاناة إذ شكلت موجات العنف التي شهدها منذ العام (٢٠٠٣) وأنتقالها لمستوى تهديد السلم والأمن المجتمعي، بعد ظهور بؤر فكرية وإجتماعية ومناطقية لتنفيذ أجندات ذلك التفكير لينتشر الأرهاب وأشكاله المتعددة في العراق بشكل ملموس من العام (٢٠٠٦) حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الجهود الأمنية والعسكرية التي بذلت في سبيل وقف عمليات الأرهاب ومن يناصروه، إلا أنها لم تكفي لوقف أو تحجيم مظاهره لأن إنتشاره وممارسته إرتبطت بالأصل بالجانب الفكري قبل التنفيذي، وطالما أن ثقافة العنف باتت حالة منتشرة لاسيما بين فئة الشباب، والذين أصبحوا وقوداً يغذي توجهات وتقوية وجود المجرمين والخارجين عن القانون والمروجين لخطاب الكراهية ونشر ثقافة الخلاف والأقصاء وحتى الجماعات الأرهابية، إذ عمدوا نحو أستغلالهم وأستهدافهم وتحويلهم لإدوات لهدم المجتمع ونشر الفوضى فيه بدلاً من بنائه وضمان أستقراره، وكشفت الأحداث الأمنية التي واجهها العراق ما بين الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٨) مدى حجم مؤثرات أدوات الفضاء الألكتروني على تفكير الشباب ودفعهم لتغيير توجهاتهم بإتجاه تنفيذ أجندات تلك الجهات، التي أدركت ان غياب الوعي والأدراك الفكري بمخاطر وسلبيات وسائل التواصل الإجتماعي وتطبيقات الأنترنيت الأخرى ستسهل من عملية أنحرافهم الفكري وتوجيههم نحو الهدف الذي تسعى له بشكل غير مباشر، كما أن تلك الجهات أستطاعت من التغلغل في عمق المجتمع الشبابي لغياب التوعية الأسرية والإجتماعية وحتى الحكومية كجزء من مسؤوليتها في حماية المجتمع إضافة لضعف القوانين الرادعة لمنع وتحجيم أفعالهم المخالفة للقانون. ومعنى ذلك أن أنتشار ظاهرة ثقافة العنف في العراق لم تكن مرتبطة فقط بأمتلاك تلك التنظيمات الإجرامية أو الجماعات الأرهابية أو حتى الدول، لقدرات وإمكانيات هائلة تمكنت عبرها من توظيف أدوات وتطبيقات وسائل التواصل العابر للفضاء لصالحها، وأنما هناك أسباب أخرى لعبت دور مهم في تسهيل وجودهم داخل تفكير مختلف فئات المجتمع وتحفيزه نحو تبني مظاهر العنف والتعنيف والتطرف سواء المجاهرة به أو ممارسته سراً وعلانية، ويمكن أن نحدد تلك الأسباب على مستويين وكالآتي:

أولا:المستوى التشريعي legislative level :

تضمن الدستور الدائم للعراق العام (٢٠٠٥) العديد من المواد الدستورية الرافضة للعنف ونبذها في المجتمع والدولة أبرزها "المادة سبعة من المبادي الأساسية والفقرة الرابعة من المادة (٢٩) والفقرة الثانية من المادة(٣٧) والمادة (٤٠) والفقرة الثانية من المادة(٤٥) وجميع هذه المواد مرفقة معها عبارة تنظم بقانون يضمن حقوق الفرد والمجتمع ويحفظ أمن الدولة"(دستور العراق العام ٢٠٠٥)، وكان من المفترض أن تصبح هذه المواد الدستورية وفقراتها خريطة طريق لكل مشرع عراقي وبوصلته التشريعية لضمان حماية أمن المجتمع وسلامته، لكن ما حدث على أرض واقع مختلف تماما، إذ نجد أن المشرع العراقي منذ الدورة البرلمانية الأولى وحتى الدورة الخامسة أنشغل كثيرا في قضايا جانبية لها صلة أما بالمحاصصة الحزبية أو السياسية، أو ركز إهتمامه على المضي في سجالات قانونية وسياسية لأنها أما "لاتلبي مصالح كتلته الحزبية

أو أنها تخالف توجهاته الأيديولوجية المرتبطة بتصفية الحسابات ما بين الخصوم داخل قبة البرلمان، وكلما تصاعدت حدة المناكفات والصراعات السياسية بين أعضاء البرلمان لعدم توافق مصالحهم الشخصية أو الفئوية، كلما أنعكس سلباً على مشاريع القوانين التي تصب للصالح العام"(قاسم علوان سعيد، ٢٠١٩، ص٣٣١- ٣٣٢)، هنا تتحول عملية التصويت الى ما يمكن وصفه أشبه بالمزاد فمن يحصل على منفعة أكبر يصوت على مشروع القانون المقترح من كتلة حزبية ما والعكس صحيح. وبسبب خضوع الكثير من نواب البرلمان لسلطة أحزابهم وأجنداتها، أو توجه العديد منهم نحو تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، أدى لأرتفاع نسبة التقصير في الأداء التشريعي وكشف النقاب عن نقاط ضعف كثيره لدى المشرع العراقي، مما دفع القوى الخارجية لتوظيفها وإستغلالها لصالحهم عبر أدوات الفضاء الألكتروني بهدف زعزعة الثقة وتعميق الفجوة مابين الشعب والبرلمان مما يدفع الناخبين للعزوف عن المشاركة بفاعلية في الأنتخابات، وهو مشهد يتكرر في إنتخابات كل دورة برلمانية ويهدد نجاح وإستمرار العملية الديمقراطية، ويقود نحو تعطيل الكثير من القوانين التي تخدم المجتمع وتضمن له الأستقرار والأمن المفقود من سنوات طويلة، كما أن وجود نوازع وتوجهات فئوية داخل البرلمان شجعت الجماعات والعصابات الإجرامية والإرهابية على إستثمارها وتوظيفها لصالح أعمالهم عبر تقديم خدمات معينة لهم مقابل تعطيل العديد من القوانين التي تضر بمصالحهم، وبالنتيجة فأن تعطيل تلك القوانين أضرت بمصالح المجتمع وأستنفذت كل قدراته وطاقاته بعد تفشي البطالة والفقر فأصبح يعيش اما تحت مطرقة ضعف إدارة وتنظيم العمل التشريعي، أو سندان إستغلال ضعفه وعوزه المادي من قبل العصابات والجماعات الإرهابية وكليهما أدى لزيادة الفوضى الأمنية بفعل تحفيز ثقافة العنف في فكر وسلوك الفرد العراقي، الذي يوجهها أما ضد السلطة لأسترداد حقوقه المهمشة أو يمارسها ضد أفراد مجتمعه ليكسب عبرها لقمة عيشه وبكلا الحالتين فأن حالة التعايش السلمي للمجتمع هي المتضرر الأول والأخير. وهناك جانب أخر لمسألة "ضعف إدارة العمل التشريعي سواء من قبل اعضاء البرلمان الذين يفتقد الكثير منهم للثقافة القانونية أو لجانه التشريعية الخاضعة أيضا لسلطة الأحزاب ولا تمتلك دورا رقابياً مستقلا" (قاسم علوان سعيد، ٢٠١٩، ص٣٣٤)، أسهمت بشكل أو بأخر بأشاعة ثقافة العنف عبر طرح مشاريع قوانين في ظاهرها تسعى لمواجهته وبشكل يتوافق الدستور، لكن في باطنها هي تخدم مصالح الأحزاب والسلطة القائمة لأن مكافحة ثقافة العنف وتحجيم وجوده ليس ضمن الأولويات العليا للمشرع العراقي وهو ما أثبتته الدورات البرلمانية السابقة، هذا الواقع جعل من العنف يتخذ موجات أكثر تصادماً وأنتشاراً في الأوساط الشعبية لأنها هددت مصائرهم ومصالحهم بوضوح، وأدت لنشوب سلسلة من المظاهرات والأعتصامات المطالبة بتشريع قوانين تقوم على الأنصاف والعدل والمساواة وتكفل الحقوق والحريات طبقاً للدستور، نتج عنها صدامات مباشرة بين الشعب والقوات الأمنية المكلفة بحفظ الأمن والنظام، وتكرارها هدد مرات عدة السلم المجتمعي والأستقرار السياسي في العراق، لأن المشرع العراقي بسبب قصور ثقافته القانونية وضعف رؤيته السياسية وجموده الفكري والأيديولوجي أصبح بشكل لا واعي يفتعل الأزمات الأمنية والسياسية بدلاً من تقديم الحلول. ويمكن أن نذكر أبرز مشاريع تلك القوانين على سبيل المثال لا الحصر (قانون الجرائم الألكترونية) الذي أكد العديد من الخبراء الدوليين والقانون العراقي، أن بنود مسودة هذا القانون هي "لتكميم الأفواه ومصادرة حرية الرأي والتعبير لكل مواطن عراقي

يرغب في نقد السلطة أو معارضة الحكومة كما وجدوا أن العقوبات والغرامات المفروضة قاسية ومشددة والهدف منها ترهيب الأشخاص بدلا من حمايتهم من التبعات السلبية للجرائم الألكترونية"(التقرير الرسمي لمنظمة Human Rights Watch حول قانون جرائم المعلوماتية العراقي الخطير وتعارضه مع مواد القانون الدولي، تموز ٢٠١٨ ، www.hrw.org). أن غالبية مواد هذه المسودة ماهي إلا تكريس لهيمنة السلطة وتحكمها في مقدرات وأراء الشعب ومصادرة حقهم في النقد أو الأعتراض على قرارات الحكومة وسياساتها العامة، وكان الأجدر بالمشرع أن يركز جهده في صياغة مسودة لقانون الجرائم الألكترونية تتضمن إستراتيجيات قانونية فاعلة حول كيفية تنظيم وإستخدام أدوات الفضاء الألكتروني بشكل لايخل بالأداب العامة للمجتمع وقيمه الأخلاقية أو يضر بأمنه وإستقراره الداخلي، عبر الترويج لممارسات تجاهر بالعنف أو تدعو وتشجع على ممارسته، وبذلك تحول تلك الإستراتيجيات لأبجديات قانونية وإدارية ملزمة للجميع وربطها بالحقوق والواجبات لكل مواطن عراقي كما القوانين الأخرى، ويصبح هذا القانون الناظم الفعلي لإدارة وتنظيم كل شاردة وواردة تمارس عبر ذلك الفضاء بشكل رقابي يحترم الحقوق والحريات لا بشكل تعسفي يصادرها.

ثانيا: المستوى الرقابي Supervisory level .

أن عملية الرقابة تمثل جزء أساس لضمان تحقيق الخطط والأهداف في أي جانب من جوانب الحياة المحيطة بالمجتمع والدولة معا، ويعرفها البعض بأنها " تعبير شامل عن الأشراف والمتابعة وقياس الأداء وتحديد المعايير ومقارنتها بالإنجاز، وتمثل إحدى الوظائف الرئيسة في الجهاز الإداري لكل مؤسسة عامة أو وزارة حكومية ومهمتها هو التحقيق والتدقيق أن عملية تنفيذ الخطط الموضوعة يتم تنفيذها وفقاللأهداف المرسومة وفي وقتها المحدد وبكفاءة عالية"(علي الشريف، ٢٠٠٣، ص ٣٦٢-٣٦٥)، معنى ذلك ان إصدار القوانين أو اللوائح القانونية ووضع الخطط والبرامج لاتكفي وحدها للوصول الى تحقيق الأهداف، من دون وجود رقابة فاعلة تشرف على عمليات التنفيذ والتطبيق لأي منهم إذ وجودها يعد عامل مهم لنجاح أي برنامج إداري أو سياسي أو مشروع قانوني، لأنها بالأصل لاتمثل في جوهرها دور الرقيب لأنجاز المطلوب والوصول للهدف المعني فقفط، وأنما هي تكشف أيضا عبر إدائها الوظيفي لمكامن الضعف والخلل التي تظهر عبر مراحل التطبيق، وتعمل على تقويمها وعلاج أخطائها قبل الوقوع به والذي من شأنه أن يعرقل أو يقود لفشل المجهود كله والعودة الى نقطة الصفر. أن الرقابة الذاتية العامة تعد من أهم الآليات التي تهتم بها المجتمعات المتقدمة وتركز على تطويرها، لأن أنعكاساتها الإيجابية تشمل جميع مفاصل الشؤون العامة وحتى الخاصة، وهي تتنوع وتأخذ مداها في الجانب القانوني مثل الرقابة على دستورية القوانين والرقابة التشريعية على الأجهزة التنفيذية والقضائية، وهناك الرقابة المالية والإدارية داخل الوزارات العامة للدول، فضلا عن وجود رقابة ذاتية في الجانب العلمي والثقافي وغيرها، والعراق وبعد التغيير السياسي الذي شهده لم يركز إهتمامه بقضايا الرقابة وتطويرها الإ متاخراً وفي جانين تقريبا هما الرقابة المالية والقضائية، وكلاهما يدوران في فلك التأثير على إعمالهما وإنجازتها وعرقلتها وتحجيم دورها بسبب سطوة القوى الحزبية عليها، في حين كان يفترض من لأدارات العليا للدولة العراقية الجديدة أن تعمل على تفعيل وتطوير الرقابة العامة في مختلف مفاصل الحياة التي تمس المجتمع، لاسيما ان الدولة العراقية هي ذات نظام فيدرالي وتعمل وفق نظام السلطة اللامركزية وهذا ما يتطلب تفعيل مسألة الرقابة بشكل

أكبر، لأن الأدارات القائمة على تنفيذ الخطط والسياسات العامة للحكومة الأتحادية ستكون متعددة وتعبر عن أكثر من توجه سياسي وفكري، مما يجعل من عملية التطبيق يشوبها الأختلاف أو تخرج عن مسارها الذي تم رسمها له بالأصل، وهنا تصبح الرقابة أمر أساسي لأنها ستكون الناظم الفاعل لسير وتنفيذ كل ما تم التخطيط له بعيدا عن الأنحراف أو الضعف أو الخطأ، وفي ظل الفوضى الأمنية والسياسية المستمرة فأن مسألة تركيز جهود الحكومة الأتحادية نحو تفعيل الرقابة وأجهزتها من وجهة نظرنا هي من أفضل طرق مواجهة ثقافة العنف في العراق وعلى مختلف المستويات من أجل حماية السلم المجتمعي وأمنه وأبرز أشكال الرقابة التي تتطلب تفعيلها في الوقت الحالي وتوظيفها لمواجهة خطر أنتشار ظاهرة ثقافة العنف هي:

١-الرقابة على تنفيذ القوانين: وتتحدد الغاية منها من ناحية تأثيرها وفاعليتها لصالح العام وفق إتجاهين الأتجاه الأول الرقابة على تحديد القصور في التنظيم التشريعي وتمثل" الجهات المعنية ذات الأختصاص وتوكل لها مهمة التحقق من وجود قصور في التنظيم التشريعي أو ما يسمى بالأغفال التشريعي ويكون محلاً للرقابة من القضاء الدستوري بأن يقترح المشرع قانون ما سواء عن عمد أم إهمالاً يكون غير مكتمل الأركان القانونية أو قاصراً مما يؤدي الى الأخلال بالضمانة الدستورية للحق محل التنظيم"(حميد حنون خالد، ٢٠١٦ ، ص ٧٩-٨١)، غياب هذا النوع من الرقابة بشكل جاد وحازم من قبل الجهات المعنية أدى لأقتراح بعض التشريعات والدعوة الى التصويت عليها، وهي في بعض الأحيان تخالف الدستور مما يجعل منها سبباً لأثارة إشكاليات إجتماعية وإقتصادية تؤدي الى تحفيز مظاهر العنف داخل المجتمع وأبرز مثال على ذلك قانون الأقتراض وقانون العفو العام لسنة٢٠١٦.

الأتجاه الثاني الرقابة الإدارية الذاتية أو ما تسمى بالرقابة الداخلية "وأهميتها تتلخص بقدرتها على تصويب وحل الممارسات أو التصرفات غير المشروعة والتي تعمل على إنحراف مسار القوانين وإخراجها عن مضمونها الحقيقي وتتميز هذه الرقابة أنها تكون جزء من مؤسسة أو وزارة ما ولا تخضع لسلطة جهة خارجية وتكون مسؤولة عن تحديد مدى قدرة والتزام موظفيها بتنفيذ القانون بشكل دقيق ومطلبق له"(جورج فوديل وبيار دلفولفيه، ٢٠٠٨، ص ٩٨-٩٩)، و (علي الشريف ،٢٠٠٣، ص ٣٧٠- ٣٧٥)، هذا النوع من الرقابة في العراق محدود جدا وغير فاعل ويشكل أحد أسباب إستمرار ثقافة العنف وعدم القدرة لردع من يمارسه، والسبب الفعلي أن هناك توجهات فردية ترفض تنفيذ القانون وفق ما نص عليه على الرغم أنه مسؤوليته الوظيفية المباشرة، أما لعدم قناعتهم به أو لأنه يتعارض مع توجههم الديني أو الأجتماعي وحتى السياسي، أو لايطبق القانون بشكله الحقيقي لأنه متأثر بنزعة التمييز أما على أساس الأنتماء العشائري أو المناطقي، وتوجد قضايا كثيرة تحفز على العنف وممارسته وتدخل ضمن مخالفتها للقانون، لكن يغض النظر عنها من قبل هؤلاء، ولا تخضع لتطبيق النص القانوني عليها وأبسط مثال على تلك الممارسات هي حالات التحرش الجنسي والرمي العشوائي للعيارات النارية والنهوة العشائرية.

٢- الرقابة الإجتماعية: بعد الأحتلال الأمريكي للعراق وتفشي الفوضى فيه من مختلف الجوانب مع غياب وحدة سلطة القانون وتنظيمه وتطبيقه، واجه المجتمع العديد من المشكلات التي أنعكست سلبا على أمنه وسلامته، وتغلغلت في الفكر والسلوك الفردي والجمعي بفعل أنتشارها عبر وسائل وتطبيقات الفضاء الألكتروني، وهددت الجميع من

دون إستثناء لاسيما بعد عودة مظاهر إجتماعية مرتبطة بالمورث التقليدي السلبي وأنتشار أفعال وتصرفات لاتشبه ثقافة مجتمعنا، بفعل التأثر بالثقافات الوافدة عبر الأدوات المختلفة لذلك الفضاء، وفي غالبيتها تكون محفزة على العنف عبر المجاهرة به أو ممارسته مما أثر في طبيعة التنشئة الإجتماعية لأجيال ما بعد الأحتلال وأكسبت الشخصية العراقية الكثير من الأفكار والمعايير القيمية والأخلاقية المخالفة والمختلفة عن أصل المكنون الفكري للشخصية العراقية الأصيلة،هذه المعطيات ومؤثراتها أنتشرت بفعل غياب الرقابة الإجتماعية. وتعد من أهم أدوات حماية المجتمعات من العنف والأنحرافات السلبية بعد تعرضه لمتغيرات شديدة القوة على مثل الثورات أو الحروب أو النزاعات وحتى الأنهيار الأقتصادي، وأول من أشار لهذه الرقابة عالم الإجتماع الفرنسي (غابرييل تارد) وأنها أحد أهم عوامل التنشئة الإجتماعية للمجتمع الفرنسي والأوروبي بعد ويلات الحروب، ويجدها "آلية ضرورية للحفاظ على النظام العام للمجتمع لضمان حمايه معتقداته ومبادئه وقيمه الفكرية والأخلاقية والهدف من وجودها هو لمنع السلوكيات المنحرفة أو التي تميل نحوه وتسعى لنشره وتحويله لممارسة عامة تخالف تللك المعايير وقوانينها" (Anthony Giddens& Philip W.Sutton, ,2017, 124-126)، إذن هذا النوع من الرقابة يتجه نحو الضبط الإجتماعي لحمايته من الإنجراف بإتجاه المجهول وإضاعته لجميع معاييره الأنسانية والقيم والمبادئ الإخلاقية التي يتصف بها، وغيابها ستكون المحرك الفعلي لنشر ثقافة العنف وممارسته على أنه أمر بسيط وشائع، وهذا الفكرة عن الرقابة تختلف عن مفهوم السيطرة الإجتماعية والتي تعني " وضع قيود إجتماعية مستمرة تصادر الحرية الفردية وحقوقها وتعمل على السيطرة عليها عبر فرض قوانين ومعايير ملزمة بحجة أنها جزء من التنظيم والتنشئة المجتمعية وحماية المجتمع ككل لكنها في حقيقتها تمثل إحدى أدوات السلطة للهيمنة على تفكير الأفراد وتوجهاتهم ودفعهم للخضوع بإستمرار لها"(Anthony Giddens& Philip W.Sutton, op- cit, p133-136) .

وما يحتاجه المجتمع العراقي في ظل أنتشار ثقافة العنف هو تفعيل الرقابة الإجتماعية بأسلوب الضبط لا السيطرة، من أجل القضاء على جميع أشكال الوباء الإجتماعي الذي أنتشر في الآونة الأخير، وأساليب رقابة الضبط هي الأفضل والأنجح في مجتمع عاش في فوضى متعددة ومتناثرة التوجهات، لاسيما مع هذه الأجيال التي تغذى فكرها ورسمت معاييره ووجهت سلوكياته بفعل تأثره بأدوات الفضاء الألكتروني ووسائله المتعددة، وهذه الرقابة يمكن إعتبارها الأسس الأولية لإعادة ضبط المجتمع وأجياله الشابة وجزء فاعل لإعادة وضع معايير التنشئة الإجتماعية الجديدة لما بعد التغيير السياسي والتي فقدت من سنوات طويلة، وعملية تفعيلها ممكن أن تطبيق على شكلين هما:

الرقابة الإجتماعية الرسمية: هذا النوع من وجهة نظرنا يمكن تفعيله عبر مؤسسات معينة تابعة للدولة ولها تأثير مباشر على المجتمع، وأبرزها الجامعات إذ تتحمل جزء مهم في عملية مواجهة تفشي ظاهرة العنف وتحديدا لدى الشباب أسوة بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، ومسألة الحفاظ على السلم المجتمعي والاستقرار الأمني يمكن ضمان تحقيقه وترسيخه عن طريقها، لأنها تمثل أحدى أهم الأنساق الفكرية والأجتماعية التي تؤدي دورا مهما في الحفاظ على بناء وأستقرا المجتمع، وهي أحد روافد دعم التجانس والتكامل المجتمعي عبر نقله لقيم وأفكار ومعايير وتطلعات وطموحات المجتمع العراقي من جيل الى أخر، وهي في عالم اليوم تشكل بيئة شاملة للتنوع الفكري والثقافي والديني، إذ تضم داخل أروقتها أكبر التجمعات البشرية لاسيما فئة الشباب، الذين يشكلون الطاقة الفكرية

والأنتاجية المتعلمة والمثقفة وجزء حيوي من الثروة البشرية، ومعنى ذلك ان دورها في عملية الرقابة سيسهم في تطوير وتشكيل الرؤية الفكرية والثقافية والمعرفية عند الشباب، عبر رفع مستوى وعيهم وأدراكهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم لتحمل المسؤولية في الحياة العامة، وهكذا تصبح مخرجاتها فاعلة في جانبين، الأول يتمثل بتنمية وتطوير قدرات الشباب العلمية ووفق احتياجات سوق العمل وتمنحهم التأهيل المطلوب للمشاركة الفاعلة في البناء والتطور في مختلف صوره، والثاني يتمثل في أعداد الشباب بشكل إيجابي عبر غرس الأفكار والقيم والمعايير الفكرية والثقافية التي تتواءم مع مجتمعهم ويصبحوا مؤهلين ومواطنين على درجة عالية من الكفاءة والمسؤولية ليسهموا بفاعلية في دعم بناء المجتمع وأستقراره، لذلك تعد الجامعات أحد أهم مراكز البناء الفكري والأجتماعي والوطني بسبب ما تمتلكه من قدرة مؤثرة على طبيعة التوجهات الفكرية والسلوكية للشباب.

الرقابة الإجتماعية غير الرسمية: وهي تمثل برأينا التوجهات الفردية والجماعية لأولئك الذين يحترمون القانون والأمتثال لتطبيقاته، لأنهم يجدونه الناظم الفعلي والحامي الأمثل لحياتهم وممتلكاتهم وأمنهم وعلاقاتهم الطبيعية القائم على السلم والتألف والتعاون، كما أنهم يمثلون روح الثقافة العراقية الأصيلة بمبادئها وقيمها الإنسانية والإجتماعية والأخلاقية، لذا هم أكبر الفئات المجتمعية الرافضة لثقافة العنف والحريصة على نبذ وإزدراء ممارستها المختلفة، وأبرز من يعبر عن توجهاتهم منظمات المجتمع المدني ورؤساء شيوخ العشائر ذوي التفكير العقلاني الرشيد وبعض فرق التطوع الأنساني وشخصيات ثقافية وإجتماعية عامة، ويمكن للجهات الرسمية المعنية بهذا الشأن توظيف مهاراتهم وتوجهاتهم وتقديم الدعم الرسمي لهم عبر منحهم صلاحيات رسمية محددة لكنها مؤثرة في المجتمع، لدفعهم نحو تشجيعه على نبذ ظاهرة العنف وعدم الأستتسلام لمروجي ثقافتها وتقليدها بشتى الطرق، ونشر هذا الدعم المشترك عبر الأستغلال الأمثل لأدوات الفضاء الألكتروني، وبهذه الطريقة يصبحون جزء من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف والتطرف العنيف، ويكونوا أداة إجتماعية فاعلة في الجانب غير الرسمي للتوجهات الحكومية وقوانينها، مما يسهم ذلك في بناء جسور من الثقة مابين المجتمع والسلطة وتعزز من التلاحم المجتمعي ما بين أعضاء المجتمع بشكل حقيقي من أجل الوصول الى السلم والأمن المجتمعي المستقر.

الخاتمة Conclusion :

إن أنتشار ظاهرة العنف في المجتمع وتحديداً بين الأوساط الشبابية في العراق، أرتبط بوجود ضعف الوعي على المستوى الفكري والثقافي والذي تغلغل تأثيره الى عمق سلوكهم، وأدى تدريجياً لتبنيهم أما لتوجهات منغلقة ومتشددة أو مختلفة عن بيئتنا ومنظومتها الفكرية والقيمية الأصيلة، مما أعاقت من أندماجه مع واقع المتغيرات الجديدة لما بعد العام (٢٠٠٣)، ودفع البعض منهم نحو الأنحراف والأبتعاد عن الثوابت الدينية والأخلاقية والوطنية، لاسيما بعد تفشي ظاهرة تعدد الولاءات والأنتماءات القبلية والعشائرية بدلاً من الهوية الوطنية والخضوع لها وليس لسلطة القانون، هذا الواقع أسهم في أرتفاع مستوى ثقافة العنف وممارستها عبر قنوات مختلفة وأشكال متعددة ، وأدى لزعزعة الثقة ما بين المجتمع والسلطة الحاكمة وما بين أفراد المجتمع مع بعضه البعض، مما أنعكس سلباً على واقع السلم المجتمعي وهدد أسس التعايش والأستقرار بشقيه الأمني والسياسي، ولتعزيز الوعي بمخاطر هذه الثقافة وبناء منظومة متكاملة وفاعلة لتحجيم

تأثيرها الذي أنتشر عبر توظيف أدوات الفضاء الألكتروني، لبث أفكارها ونشر نشاطات من يمارسها من قبل بعض الجهات الخارجة عن القانون وغير الراغبة بأستقرار العراق لأنها تمثل إمتداد لإجندات دول أخرى، فأننا نشير لضرورة أن يدرك صانع القرار أن مسألة ترسيخ الوعي بها لدى المجتمع لاتكفي عبر أصدار التشريعات القانونية المعنية به. وأنما يجب تحويلها لثقافة عامة وشاملة لتصبح جزء من تفكيره وسلوكه، الأمر الذي يضمن سلامة عقله وثوابته القيمية والأخلاقية وهويته الثقافية والوطنية من الأنحراف أو التشويه، وهذه التوجهات يمكن تحويلها لتفاعل متكامل ما بين أعضاء المجتمع بمختلف أجياله من خلال تفعيل الدور الرقابي القانوني والسياسي والإجتماعي وتحديد مسار رقابته ضمن أعمال الضبط والتنظيم وبالشكل الذي يحترم نظام الأداب العامة ويحافظ على السلم المجتمعي وأمنه، وليس على أساس السيطرة ومصادرة الحقوق والحريات الشخصية والتدخل في شؤون الأخرين طالما أن أفعالهم وتوجهاتهم لاتخرج عن مسار معايير تلك الرقابة، ولهذا يجب على الجهات المنوطة بها مسؤولية العمل الرقابي أن تضع إجراءات عقلانية لخلق حالة من التوزان، بين المخرجات التشريعية والرقابية وبشكل يتوافق مع نصوص الدستور المعنية بإحترام وتعزيز حقوق وحريات الأنسان والمطابقة لمعايير القانون الدولي الأنساني ولوائحه وإتفاقياته وفق توجيهات الأمم المتحدة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية والمترجمة.

١- جورج فوديل وبيار دلفولفيه، القانون الإداري، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ج٢، ط١، ٢٠٠٨.

٢- حسين عبدالكريم يعقوب، النزاعات العشائرية العراقية، دراسة إجتماعية تداولية، بحث منشور في مجلة آداب البصرة، العدد (٨٧)، جامعة البصرة، ٢٠١٩.

٣- حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، مكتبة السنهوري للنشر، العراق، ط١، ٢٠١٦.

٤- خيرالله السبهان، مواقع التواصل الإجتماعي ودورها في التحولات السياسية، دار الأكاديميون للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٩.

٥- علي الشريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر، الأسكندرية،2003.

٦- قاسم علوان سعيد، معوقات أداء البرلمان العراقي بعد عام (٢٠٠٣)، بحث منشور في مجلة الفراهيدي، جامعة تكريت، العددالثالث لسنة ٢٠١٩.

٧- نسرين عبدالحميد مجيد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، ط١، ٢٠٠٦.

٨- هشام الشافعي، جرائم الحاسوب والأنترنيت، دار الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٣.

ثانياً: الأنترنيت.

١- عماد بوظو، مسؤولية الحكومات عن إستفحال الجريمة في بعض الدول العربية، مقالة منشورة على الموقع الرسمي لقناة الحرة بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠٢١، على الرابط الألكتروني www.alhurra,com

٢- التقرير الرسمي لمنظمة Human Rights Watch حول قانون جرائم المعلوماتية العراقي الخطير وتعارضه مع مواد القانون الدولي، والمنشور في تموز ٢٠١٨ على الموقع الرسمي للمنظمة عبر الرابط www.hrw.org

ثالثاً: المصادر الأنكليزية.

1- Anthony Giddens& Philip W.Sutton, Sociology, Publisher Polity, 8th,2017.
2- Ella Minty, Social Media& The Islamic State, Press Routledge India, 2019.
3- Mehdi Semati & Piotr M. Szpunar, Isis Beyond the Spectacle, Communication Media, Networked Publics and Terrorism, Press Routledge, 2020 .
4- Michael Sexton & Eliza Campbell, Cyber War &Cyber Peace in the Middle East, Publisher Middle East Institute, 2020 .
5- Phillip R. Shaver, Human Aggression& Violence, American Psychological Association, 2011 .
6- Thomas Rid, Cyber War Will Not Take Place, Press Hurst& Co, 2017.

Sources and references:

First: Arabic and translated sources
1- George Faudel and Pierre Delvolve, Administrative Law, translated by Mansour Al-Qadi, University Foundation for Studies and Publishing, Volume 2, 1st Edition, 2008.
2- Hussein Abdul Karim Yaqoub, Iraqi clan disputes, a pragmatic social study, research published in the Basra Literature Journal, Issue (87), University of Basra, 2019.
3- Hamid Hanoun Khaled, Principles of Constitutional Law and the Evolution of the Political System in Iraq, Al-Sanhoury Library for Publishing, Iraq, 1st Edition, 2016.
4- Khairallah Al-Sabhan, Social networking sites and their role in political transformations, Academic Publishing House, Amman, Jordan, 1st Edition, 2019.
5- Ali Al-Sharif, Contemporary Administration, University Publishing House, Alexandria, 2003.
6- Qasim Alwan Saeed, Obstacles to the performance of the Iraqi parliament after the year (2003), research published in Al-Farahidi Magazine, Tikrit University, third issue of 2019.
7- Nisreen Abdel Hamid Majid, Transnational Organized Crime, Dar Al Fikr Al Jamia, Alexandria, 1st Edition, 2006.
8- Hisham El-Shafei, Computer and Internet Crimes, Dar Al-Hikma for Publishing and Distribution, Cairo, 1st Edition, 2013.
Second: the Internet.

1- Imad Bozo, Governments' Responsibility for Exacerbating Crime in Some Arab Countries, an article published on the official website of Al-Hurra TV on 11/17/2021, at the electronic link www.alhurra.com
2- The official report of Human Rights Watch on the dangerous Iraqi cybercrime law and its conflict with the articles of international law, published in July 2018 on the organization's official website via the link www.hrw.org
Third: English sources
1- Anthony Giddens& Philip W.Sutton, Sociology, Publisher Polity, 8th,2017.
2- Ella Minty, Social Media& The Islamic State, Press Routledge India, 2019.
3- Mehdi Semati & Piotr M. Szpunar, Isis Beyond the Spectacle, Communication Media, Networked Publics and Terrorism, Press Routledge, 2020 .
4- Michael Sexton & Eliza Campbell, Cyber War &Cyber Peace in the Middle East, Publisher Middle East Institute, 2020 .
5- Phillip R. Shaver, Human Aggression& Violence, American Psychological Association, 2011 .
6- Thomas Rid, Cyber War Will Not Take Place, Press Hurst& Co, 2017.

Employing cyberspace tools to spread a culture of violence, Iraq as a model

Assis. Prof. Dr. Rana Mawlood Shaker
University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Abstract:

The operations of employing cyberspace tools to spread destructive or malicious ideas and trends coincided significantly with the development of the information and technical era, which has become transcontinental and there are no recognized natural borders that can reduce its effects, and Iraq is one of the countries most affected by these acts and practices and contributed to the spread of the phenomenon of violence in it. The absence of awareness of the dangers and negatives of these tools and their means, with the absence of legal legislation regulating their work, managing their affairs, and defining the scope of the validity of their dissemination, is one of the reasons that exacerbated the severity of their danger and the inability to put an end to their destructive capabilities of all the value and humanitarian constants in which members of society believe, to multiply security and political problems. And directly reflected on the societal peace, The issue of eliminating the culture of violence and limiting its presence among different groups requires the union of the governmental will with the conscious societal will according to an intellectual and applied system characterized by rational maturity and believes in joint and effective cooperation between legislation and oversight, and in a manner that guarantees the rights, freedoms and interests of all, which will support the orientations of establishing a culture of dialogue and tolerance and peaceful coexistence, and it enhances the bonds of societal homogeneity and its conscious and independent culture, away from the influences of social media and its goals in sowing discrimination and spreading manifestations of discord and conflict, to deepen the gap between them in order to continue the chain of spreading the culture of violence and its survival as part of the interactive relations of Iraqis.

Keywords: cyberspace, culture of violence, Iraq, social media, societal will.